المجاز عند العرب تعريفه وأنواعه

❑ أ.م. د.عبد الكريم محمد حسين *

المجاز قضية القضايا وأمها. وأنت تبحث فيها تَدهشُ للأبعاد المذهبية للقضية، وتروعك المسألة إذا بلغ بها أهلها أن كل فريقٍ (سلفي، معتزلي، أشعري) منهم يزعم أن فهمه لآيات القرآن التي تتناول الله بالصفات هو فهم أصحاب محمد–صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه– من غير بينةٍ واضحة ولا دليلٍ ساطعٍ.

وما يجعلونه حجة أو دليلاً إنما هو اجتهادٌ اجتهدوه، وكلام أبدعوه، ويغيب عن هؤلاء جميعاً أن ذلك الجيل العربي لم يكن مشغولاً بمباني البلاغة اللغوية بمقدار ما كان مشغولاً بمقاصد تلك المباني، وكانوا يستظلون بظلها، ولا يحزنون إذا لم يعرفوا طرق بناء الأبنية.

وإني–وأنا البدوي– قضيت بعضاً من عمري في البادية لم أسمع أحداً ممن سمع القرآن من فطناء العرب ذوي الأذهان يزعم ما يزعمه هؤلاء أو يفطن لشيء مما فطن إليه هؤلاء جميعاً. وقياس الماضي على الحاضر مقياس من مقاييس التفكير العلمي يصيب بارتياب قليل.

❖ عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية ـ جامعة دمشق.

والبحث يوجب إغفال هذه المعركة ليس لأن المطعني[١] أو غيره[٢] قال فيها كلمة الفصل، وهم مازالوا بعيدين من طُرُقِ العرب في فهم القرآن الذي ابتدع له العلماء العجم علم البلاغة كاملاً لكنهم وجدوا أنفسهم في التيه، فماذا عساهم يصنعون؟ وحتامَ حوله يتجادلون؟ وحالهم في قلقهم لا يبعد كثيراً في تحيرهم وقلقهم من أولئك الذين يتفكرون في ذات الله وكرسيّه لا في خلقه...فهل كانت مناهج البلاغة مستوردة؟ فكان لها طبيعة توافق عقول أمم أخرى أودعت عقولها في لغاتها وعلومها، أو كان ذلك من علماء العجم المسلمين الذين حملوا منطق أقوامهم وقياس لغاتهم على لغة العرب[٣]، فأحدثوا دوامة للعقل العربي لم تكن فيه قبل ذلك، فاكتشفوا بلاغة لغاتهم أو حملوا حسهم بها على العربية، فبحثوا عن تطبيقاتها في لسان العرب فالتمسوها على هذا النحو كما يرى المعلم عبد الحميد الفراهي[٤]. والمقالة تعرض عن هذا كله، وهي تعمل في ظله لا في مبناه.

والمقالة تتناول تعريف المجاز عند عدد من أهل علوم البلاغة لتنفذ منه إلى أنواع المجاز، ومقصدها هدم الجدار الفاصل بين علم المعاني وعلم البيان لتجعل علم المعاني جزءاً من علم البيان كما أن البيان وسيلة خادمة تفصح عن المعاني نفسها، وفرق بين البيان وعلمه، والمعاني وعلمها، أحدهما يتصل بالمادة الخام نفسها، والآخر يتصل بتصميمها الهندسي وآلية عملها. وتخطي المألوف في المجاز المركب(العقلي) والمجاز المفرد(اللغوي أو المرسل) إلى أنواع جديدة كانت تذكر في علم المعاني كالمجاز الأسلوبي، والمجاز الصرفي، والمجاز الحرفي.

وجعلت التعاريف معبراً لدراسة أنواع المجاز بناء على الأسس التي وضعوها، وإقامة علاقات غفلوا عنها أو أغفلوها.

فالتعريف أصل البناء البلاغي وأساسه، لكن قدرته على الاحتمال في حس الدارسين مختلفة، فربما كان يطيق أكثر مما ظنوا به، ولعل المتأخر لا ينقض أساساً بناه المتقدم لكنه يرى من أبعاده ما كان المتقدم يظنه جزءاً مما قدم، وسكوته عن تلك الأبعاد لا يؤكد تلك الحقيقة، لكن كلام الآخرين عن بعض التفاصيل من غير أن تربط بأساس متين أو توضع على أنها فرع موصول بأصل متخطياً ذلك على أنه جذم جديد كشجرة الأنساب، فكأن المجاز أصل الشجرة أو ساقها، وكأن الفروع أغصانُ أول أمرها، فإن غلظت صارت أصولاً مبنية على ذلك، ومن كل واحد منها تتفرع فروع جديدة لأصل هو فرع على فرعٍ يتصل بجذر يسمى المجاز. فما المجاز؟

---

[١] انظر: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة..والمنع: عرض..وتحليل..ونقد (١- ٢) د.عبد العظيم المطعني، القاهرة- مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م

[٢] انظر: الحقيقة والمجاز، تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق أبي مالك محمد بن خامد بن عبد الوهاب، الإسكندرية- دار البصيرة، ٢٠٠٢م

[٣] انظر: جمهرة البلاغة، المعلم عبد الحميد الفراهي، الهند، مدينة أعظم كرة- مطبعة معارف، ١٣٦٠هـ: ٣

[٤] انظر: جمهرة البلاغة: ٣

من غير استعراض لتاريخ التعريف المجموع عند د.أحمد مطلوب[1] يمكن الوقوف عليه عند الإمام عبد القاهر الجرجاني(- ٤٧١هـ) وأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(- ٦٢٦هـ) ويحيى بن حمزة العلوي (- ٧٠٥هـ) بقصد تحقيق النص العلمي للتعريف؛ ليكون الانطلاق من صيغِهِ مسوَّغاً، وملاحظة النقد الخفي للتعريفات بتغيير بعض اللفظ فيه دون بعض فيما بين العلماء المتقدمين، مما يكسر صفة العصمة لباحث دون باحث آخر. وسيكون للباحث حظ من الاتكاء على التعاريف ابتغاء الانتقال إلى توسيع فضاء المجاز في تبويب أنواعه دون الدخول في تفصيل كل منها، فلذلك كتاب موسع لا يسعه مقال.

المجاز عند عبد القاهر:

لعل أقدم محاولة لتعريف المجاز تبرز في نظر الإمام عبد القاهر إلى المجاز في سياق البحث عن مزايا النظم القرآني، فقد لاحظ اتصال النظم بالاستعارة والتمثيل في سياق النظم الباحث عن علاقة اللفظ بما تقدمه وما تأخر عنه، فوجد مستوى نحوياً، وآخر بلاغياً عقلياً ونفسياً من غير إغفال للقرينة الملفوظة(في بناء النظم) والملحوظة من سياق الحياة أو سياق النص الأدبي حيث ترد تلك العلاقات، فكانت خلاصة رأيه في النصين الآتيين:

أما النص الأول فقوله: ((والقول في المجاز هو القول في الاستعارة؛ لأنه ليس هو بشيء غيرها، وإنما الفرق أن المجاز أعم ، من حيث إن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة))[2] فلم يبرز سوى أن الاستعارة ضرب من ضروب المجاز فهو أوسع منها، وأبعد مدى. فالاستعارة حال خاصة من أحوال المجاز، ووجه من وجوهه الكثيرة. ويحسب له إدراك طبيعة الاستعارة المجازية، وأنها نوع من أنواعه ليس وحيداً. ولا ينبغي حمل قوله: (لأنه ليس بشيء غيرها) إلا على وجه توكيد الطبيعة المجازية للاستعارة، يدل على ذلك تنبيه الشيخ إلى أن المجاز أوسع منها أنواعاً وأبواباً.

وأما النص الثاني فقوله: ((كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ به في وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوِّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له في وضع واضعها، فهي مجاز.))[3] هذا القول يؤلف نواة تعريف المجاز، واعتماده في أول التعريف لفظ (كلمة) من قوله: (كل كلمة) أراد لفظاً أي كل لفظٍ، وعدل إلى (كلمة) لأن اللفظ بمعنى الملفوظ، والأصوات الدالة أظهر فيه من المعاني في حين أن المعاني في

---

[1] انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د.أحمد مطلوب، بيروت- مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م: ٥٨٩

[2] دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(- ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة- مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م: ٤٦٢

[3] أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة- مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م: ٣٥٢

الكلمة الدالة على المتكلم والمتلقي أظهر فيها، إضافة إلى أن المعاني موصولة بالجهة العقلية لنظرية النظم والمجاز معاً فكان باختياره دالاً على دقة رؤيته في التعريف. لكن الشيخ ما يزال يدور في فلك الاستعارة التي كشفت له عن المجاز، فرأى تعريفه المجاز في صورة الاستعارة ارتحال اللفظ من معنى إلى معنى آخر، مما ضيق تعريف المجاز؛ ذلك أنك تجده يتحدث عن المعنى الأول والمعنى الثاني للفظ، ولعله أراد باللفظ الكلام المنظوم بل أراده من خلال إدراكه للمجاز العقلي واللغوي في كتابيه. بيد أن هذا التعريف كان محل نظر خفي عند السكاكي ويحيى بن حمزة من بعده، وقد أخذ عليه السكاكي مآخذ أبرزها، ولم يومئ إلى الشيخ، وأعاد قوله الإمام يحيى بن حمزة وصرح باسمه ونسبه فيها إلى الخطأ علماً أنه لم يضف إلى السكاكي قولاً يعتد به، ولم يشر إليه السكاكي، لكن خلاصة ما قدمه الرجلان، وما نوقشا فيه أخرج التعريف من دائرة الغموض إلى الوضوح.

السكاكي والعلوي:

تناول السكاكي المجاز متفطناً إلى مسألة الاصطلاح العلمي أو الحقيقة الاصطلاحية المتعارف عليها بين أهل الفن فكان حذراً في تعريف المجاز متردداً في الاتكاء على نص واحد، إذ يقول: ((وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع. وقولي: (بالتحقيق) احتراز ألا تخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، احترازاً عما إذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ "الغائط" مجازاً فيما يفضل عن الإنسان من منهضم من متناولاته، أو كما إذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية "الصلاة" للدعاء، أو صاحب العرف الدابة للحمار. والمراد بنوع حقيقتها إن كانت إياها، أو الشرعية أو العرفية أية كانت. "مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع" احتراز عن الكناية، فإن الكناية- كما ستعرف- تستعمل فيراد بها المكنى عنه، فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة له، مع أنا لا نسميها مجازاً))[1]

ففي هذا النص المطول رغبة في تعريف المجاز، وتخليص مؤداه من مشاركة غيره فيه، فأوضح المؤلف كل تعبير يحمل غموضاً للقارئ المتعلم، وانتهى التعريف عند قوله "عن إرادة معناها في ذلك النوع". واحترس من إلغاء صفة المجاز عن الاستعارة إذا جاءت على أصلها؛ لأن الأصل في وهمه أنها مجاز، لا أن صفة المجاز عارضة لظهور الاستعارة، وظاهرة فيها لا أن لفظ الاستعارة مجاز قبل التركيب، يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح

[1] مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(٦٢٦هـ) تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، بيروت- دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م: ٤٦٨

الذل من الرحمة ﴾[١] فالكلمة المستعارة هي (جناح) والمستعار منه الطائر، والمستعار له الذل، وما من استعارة قبل التضايف بين الجناح والذل في قوله (جناح الذل) فهي مؤقتة بمدة القيام بوظيفتها الفنية والشرعية، فالمجاز حصيلة تركيب أُسنِدَ الجناحُ فيه إلى الذل أي المضاف إلى المضاف إليه. وما جاء به عبد القاهر من بيان أن الاستعارة مجاز لا يراد به أن أصل الوضع كذلك، فليست الاستعارة لفظاً مفرداً ارتجلته العرب أو وضعته على سمت ثابت إنما هي ملاحظة علاقات تنشأ، فتبين أن سمتها الظاهرة التي لا تخفى أنها مجاز لا تفارقها –إذا ظهرت- والمجاز أكثر سعة منها، فليست مسألة الاستعارة مسألة لغوية تضعها العرب بل هي مسألة بلاغية تختلف طريقة تناولها عن طريقة تناول المسائل اللغوية، ولو كانت كذلك لوجب أن يكون هناك نصوص يحتج ببلاغتها كما في النحو بيوت شعرية يحتج بنحوها، يدل على ذلك أن المجاز في الاستعارة تركيبي والتركيب اختيار غير متناه عند الاستعارة بالضرورة، وعلاقته التشبيه، وفي المفرد علاقته غير المشابهة كقول أبي ماضي[٢]:

نَسِيَ الطينُ ساعةً أنَّهُ طينٌ حقيرٌ فَصالَ تِيهاً وَعَرْبَدْ

فلو قلت: سمى الإنسان طيناً باعتبار أصله على طريقة المجاز المرسل فقد صدقت، وهذا نوع من المجاز المفرد. ولو نظر غيرك إلى التركيب (نسي الطين) فوجد الكلمة المستعارة (نسي=النسيان) والمستعار منه الإنسان، والمستعار له الطين ما أخطأ الاستعارة المكنية صناعة، فاجتمع في التركيب نوعان من المجاز(المفرد والمركب) والمعذرة من حفظة القواعد الذين لا يجيزون إجراء المجاز المرسل والعقلي في تركيب واحد، لأن الغرض التوضيح، وبيان اختلاف محل النظر من التركيب.

وهذا يعني أن المجاز صفة عارضة في التركيب اللغوي تفارقه إذا فارقت كلماته التركيب..أما أن كل استعارة مجاز فهذا صحيح على أن تكون علاقته تشبيهاً، وهو صحيح من الملاحظة والمراقبة لا أنه أصل في الوضع ذلك أن التراكيب هي حرة تخضع لاختيار المبدع فتوافق ثبوت الصفة المجازية للاستعارة عارض بخلاف ثبوت القانون اللغوي لكنه لا يلغي الاستعارة لبنية التعريف أو دلالته، ومنشأ المسألة من التوافق بمجازية التركيب الخاضع لاختيار الأديب. فلا يقال: إن الاستعارة ليست مجازاً لأن المجاز لها في أصل الوضع. فلا بد من إدراك أن التعريف نفسه لا يلغي الصفة المجازية في تعبيره عن الحقيقة العلمية التي يرصدها، ولا يلغي مجازية المفرد الناشئة لعلاقة غير التشبيه مرة بإجرائها في المفرد، ومرة بإجرائها بالمركب وعلاقتها التشبيه. ولو أراد العلماء عزل السفسطة من البلاغة لوقفوا على حدود التعريفات المتواضع عليها، فكان المجاز العقلي مختصاً بالتركيب الإسنادي، أو المركب، وكان المجاز المرسل أو اللغوي في المفرد عينه، وخلطُ الأمر ناشئ من مشاكلة لفظية تفيد أن المجاز كله عقلي، وأن المجاز كله في

---

[١] سورة الإسراء: ٢٤

[٢] ديوان إيليا أبو ماضي شاعر المهجر الأكبر، بيروت- دار العودة، [د.ت]: ٣١٦

اللغة مما جعل المصطلحات ضبابية وغائمة تحتاج إلى بذل المجهود لتحرير معانيها، والتواضع على التعاريف أصل متفق على انتفاء المشاحة فيه.

ومن جهة ثانية احترس من الحقائق الشرعية والعرفية واللغوية بغية إخراجها من فضاء المجاز بجعل التواضع الاصطلاحي برتبة المواضعة اللغوية للمعنى الأصلي. وهذا مبني على تناسي الأصل الوضعي للكلمة واستخدامها لغير ما وضعت له، وجعل المواضعة الجديدة أصلاً يمنع المجاز.

وهو محض افتراض رياضي؛ لأن الحقيقة اللغوية في الدابة على أنها الحمار، فيها تخطٍ لمعنى العموم في لفظ (دابة) كل ما يدب على الأرض من الحشرات إلى أعلى الكائنات درجة (الإنسان) واختيار (الحمار) أو غيره محمول على المجاز المرسل عندما تذكر العرب عموماً تريد به خصوصاً..ولا يمكن إلغاء صفة المجازية بمجرد القول: إنها حقيقة عرفية؛ لأن اللفظ موضوع لكل ما يدب على الأرض، لا للحمار وحده. فالمواضعة العرفية لا تلغي الطبيعة المجازية للتعبير. والمراد عند إطلاق الدابة في بعض البيئات العربية يكون المقصود الحمار لا كل ما يدب على الأرض، وهنا يتناسون أصل الوضع اللغوي لمواضعة عرفية، فتكون الدلالة عرفية حقيقة على وجه مجازي أي أن الحقيقة مشوبة بالمجاز..

فتناسي العلاقة محاولة فرار من فكرة المجاز إلى جعله حقيقة لغوية، لكن حيوية العربية وشفافية المجاز من الحقيقة أظهر من أن تخفى بافتراضٍ. ولا يخفى أن الصلاة إذا أطلقت بالمفهوم الشرعي الإسلامي يمكن التعبير عنها ببعضها وهو الدعاء، ويمكن التعبير بها كلها عن الدعاء، فهو بعضها. والمقصود بالتعبير أن الصلاة إذا أطلقت في مجتمع مسلم فإن المراد بها تلك الهيئات والحركات من قيام وتلاوة وركوع وسجود لا محض الدعاء، فإن قيدت بصريف يصرف دلالتها إلى الأصل اللغوي أو العرفي فذاك أمر مختلف. فإن كانت في سياق ما عادت إلى فضاء اللغة وأخذت معناها من سياق اللغة ومبناها..ولو أُخرِجَتْ ألفاظ الشريعة وألفاظ العرف وألفاظ اللغة من الدلالات المجازية لافتقرت لغة العرب إلى الألفاظ المعبرة عن الحياة الروحية والحياة الاجتماعية والحياة العقلية والإبداعية الفنية بالأقوال الأدبية. ومرجع هذه الرؤية تنزيه ألفاظ الشريعة عن المجاز لظنهم أن المجاز ضرب من الكذب. وهذا ما يتضح بطلانه بمناقشة المسألة الثالثة: وهي الاحتراز من إرادة معنى الكناية فيما يأتي:

وذهاب السكاكي في آخر كلامه إلى الاحتراز من إرادة معنى الكناية فلا مسوغ له؛ لأن إرادة المعنى من المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية أغراض للناطق تختلف عن أدوات حملها المذكورة آنفاً، والمعاني هي غرض الكلام ولب المبنى أو ظله، وليست وسائل خادمة له كالذي مر منها. ولذلك لا يقال عن طاعة الوالدين الواجبة شرعاً في قوله: (جناح الذل) مقولة كاذبة بل هي طلب أخفته الصورة التي أرادت للأبناء أن يضعوا جناحاً من جناحي كلٍّ منهم في خدمة والديه، وأطلق الآخر ليطير قريباً منهما ليظلا في محط رعايته، وليكون في خدمتهم. ومعلوم أن يدي الإنسان تقابلان جناحي الطير عند العرب فكان بينهما مناسبة السعي من جهة للعمل والسعي لعطاء الوالدين من

جهة أخرى. والعرب أمةُ المعنى وليست أمةَ المبنى. فالذين تفكروا في المبنى من العجم أغفلوا فكرة القصد من الصورة التي تمزج المعنى بالحس في بناء المبنى ليقوم معنى جديد بالصورة ليس مراداً بنفسه لكن مآله مقصود ومراد، وقد أسماه عبد القاهر معنى المعنى[١]. وهذا يجعل التعريف قَلِقاً غير مستقر. وذهب الإمام يحيى بن حمزة العلوي(- ٧٤٥هـ) مذهب السكاكي الذي احترز من ذكر الإمام عبد القاهر أو تخطئته خلافاً للإمام يحيى الذي رفع يده على الإمام عبد القاهر[٢] مدعياً ما ادعاه السكاكي آنفاً، وحسبي ما قدمته في إبطال مذهبه في احتراسه المتعدد.

مما تقدم يتبين أن العلماء وقفوا على المجاز معرفين به طاردين منه ما أسموه الحقيقة العرفية والحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية، وجعلوا ما دل على معنى مجازي في هذه الدوائر يسمى بهذه التسميات إن كان اللفظ مطلقاً من القيود، وأثبتوا للاستعارة مجازيتها لتشابه صورتها بما تقدم من أنواع الحقائق غافلين عن ثبات صفة المجاز بثبات تركيب الاستعارة، وانتهائها بانتهاء التركيب. ولا أرى مسوِّغاً وجيهاً لقولهم لما تقدم من قولٍ في ذلك.

أنواع المجاز:

لابد من بيان نوعي المجاز العقلي والمرسل أو اللغوي في التفكير البلاغي عند مصنفي البلاغة، وقد تخيرت قول بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(- ٧٩٤هـ): ((وله سببان: أحدهما الشبه، ويسمى المجاز اللغوي، وهو الذي يتكلم فيه الأصولي. والثاني الملابسة، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان، ويسمى المجاز العقلي، وهو أن تسند الكلمة إلى غير ما هي له بضربٍ من التأويل، كـ: سَبَّ زيدٌ أباه، إذا كان سبباً فيه. والأول مجاز في المفرد؛ وهذا مجاز في المركب))[٣]

لعل ملابسة وقعت من مشاكلة لفظية[٤] ذلك أن العقل مرجع في المجاز الإسنادي حيث يسند المشتق[الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر...]إلى غير ما وضع له، وفي المجاز الإفرادي حيث يكون المجاز بعلاقة تدرك بالعقل أيضاً كالسببية والحالية...الخ لكن السلامة من الخلط بإرجاع المجاز العقلي إلى الإسنادي(إسناد الفعل إلى الفاعل، أو الخبر إلى المبتدأ، أو المضاف إلى المضاف إليه، أو الصفة إلى موصوفها أو الحال إلى صاحبها..) بشرط ألا

---

[١] انظر: دلائل الإعجاز: ٢٦٣

[٢] انظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(- ٧٤٩هـ) القاهرة- مطبعة المقتطف، ١٤٣٢هـ- ١٩١٤م: ٦٦/١- ٩٨

[٣] البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: د.يوسف عبد الرحمن مرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي والشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت- دار المعرفة، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م: ٣٧٨/٢

[٤] انظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت- مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م: ٤٩٤ فقد تبع الزركشي في قوله.

يكون له أصل، وأن يُجعل المجاز اللغوي أو المرسل ما كان لعلاقة غير التشبيه. المهم أن البحث ينطلق إلى إضافة المجاز الأسلوبي.

المجاز الأسلوبي:

تعريفه: هو استخدام الأسلوب لغير ما وضع له، أي هو استخدام الأسلوب بإرادة غيره أو بما خرج إليه، وإيضاح ذلك بأن يضرب له مثلاً بقول الزركشي: ((وقد يخرج الاستفهام عن حقيقته، بأن يقع ممن يعلم، ويستغنى عن طلب الإفهام، وهو قسمان: الأول بمعنى الخبر، وهو ضربان: أحدهما نفي، والثاني إثبات. فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكارٍ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير؛ لأنه يطلب بالأول إنكار المخاطب، وبالثاني إقراره به.

فالأول: المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي، ولذلك نصحبه بـ(إلا) كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسِقُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وهَلْ نُجازي إلا الكَفُورَ﴾[2] ...وأما الثاني فهو استفهام التقرير، والتقرير حملُكَ المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده...ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بـ(هَلْ) إنما تستعمل فيه الهمزة. ثم نقل عن بعضهم أنَّ (هل) تأتي تقريراً كما في قوله تعالى: ﴿هل في ذلك قَسَمٌ لذي حِجْرٍ﴾[3] والكلام مع التقرير موجَب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجَب، ويعطف على صريح الموجَب. فالأول كقوله: ﴿ألم يجدكَ يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى﴾[4]...والثاني كقوله: ﴿أَكَذَّبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً﴾[5]...))[6]

الاستفهام في الأصل طلب الفهم فإن جاء على أصله كان إنشائياً بقول القدماء لا يصح أن يقال عن صاحبه: إنه كاذب أو إنه صادق، وهذا من باب الإنشاء لكنه إن خرج عن ذلك ازدوجت هويته، فصارت دلالته مجازيه تتخطى ما وضع الأسلوب له، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسِقُونَ﴾ فخرج الاستفهام بـ(هل)

(١) سورة الأحقاف: ٣٥
(٢) سورة سبأ: ١٧
(٣) سورة الفجر: ٥
(٤) سورة الضحى: ٦- ٧
(٥) سورة النمل: ٨٤
(٦) البرهان في علوم القرآن: ٢/٤٣٤- ٤٣٨

إلى النفي، وتحولت هل إلى توكيد عكس النسبة، وهذا الانتقال من صورة الإنشاء إلى الخبر هو مجاز أسلوبي. ومثل ذلك يقال في الآية الأخرى: ﴿هل نجازي إلا الكفور﴾ أي ما نجازي إلا الكفور، فخرج الكلام مخرج الاستفهام لإثارة التفكر في المسألة، ولو جاءت بصيغة الإخبار الباردة ما توثب العقل إلى التفكر، ولا اغتنى النص القرآني بفنية التعبير وتنوعه عن الحقيقة الواحدة.. وأما أسلوب الاستفهام التقريري فالأمر فيه أشد وضوحاً، فقد جاءت (هل) بمعنى (إنَّ) المؤكدة في قوله: ﴿هل في ذلك قَسَمٌ لذي حِجْرٍ﴾ ولا أرى (هل) بمعنى (ما) بل هي مؤكدة، بمعنى: إنَّ في ذلك قسماً لذي عقل يدرك تخلق الضوء من رحم الظلمة، وما في ذلك من معاني التحول والصيرورة في أحوال الطبيعة والحياة والأحياء في ضوء الانتقال من ظلام الحواس إلى إضاءة النفس والوجود بأنفاس الفجر..والعدول من التوكيد إلى الاستفهام هو مجاز أسلوبي يثير التفكر، ويجعل الفكرة في دائرة بين القلق والاطمئنان..أوجب ذلك الأسلوبَ الموقف والحال للمخاطب بها.

والتقرير في قوله: ﴿ألم يجدكَ يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى﴾ واضح من السياق أي قد وجدك الله ضالاً فهداك، وما يفعله المدرسون في تقريب المسألة بأن الاستفهام نفي المعرفة، و(لم) نفي للمضارع فاجتمع نفيان فتحول الكلام إلى إثبات، هو مجرد تقريب لاستخدام الاستفهام بغية الإخبار لكن معنى التفكر والعتاب لا يكون بعرض القضية إلا بأسلوب ظاهره الاستفهام، وغرضه الإخبار والتذكير برحمة الله له ورعايته من جهة المأوى بانتقاله من كفالة أبيه إلى جده ثم عمه، وهداية العقل بانتقاله من الضلالة التي تغشى مجتمع الجاهلية إلى الهدى، وزيادة النعمة المادية بانتقاله من الفقر إلى الغنى. وما كان لتلك المعاني أن تبرز بغير هذا الأسلوب المجازي.

والتقرير في قوله: ﴿ أَكَذَّبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً﴾ وتقدير الكلام نسقاً أكذبتم بآياتي، أو لم تحيطوا بها علماً؟ فهما أسلوبا استفهام الأول ظاهر بالهمزة والثاني مقدر بهمزة أضمرها العطف في حناياه، وكلاهما مجازٌ. تقدير الكلام: قد كذبتم بآياتي وقد أحطتم بها علماً من قبل ذلك على أن تقريب المعنى للطلبة يكمن في القول: الاستفهام نفي للمعرفة والتكذيب نفي للعلم فتوالى نفيان فصار الكلام إثباتاً، وظاهر الجملة المعطوفة على الأولى أنها خبرية فتم عطف جملة ظاهرها الإخبار على جملة مؤداها الإخبار لمن عزم على جحودِ تقدير الاستفهام مع العطف.

ولو عرضها القرآن عرض الخبر مباشرة لاختفى معنى التقريع والعتاب الظاهر في الاستفهام. فاستخدام الاستفهام بمعنى الإخبار إنما كان مجازاً أسلوبياً. وعلى مثل هذه الطريقة يمكن حمل الأمر عندما يخرج عن أصله لغرض آخر، وكذلك النهي...والأحوال الخاصة تضبط بأحوالها. فالمجاز الأسلوبي ضرب من المجاز التركيبي لكنه يعنى بمجمل الأسلوب ولا ينظر فيه إلى مسألة الإسناد لكنه ينظر فيه إلى سياق آخر هو سياق الحال أو اللغة أو الموقف وما يقتضيه كل منها من أحوالٍ للأسلوب.

المجاز الصرفي:

المجاز الصرفي أو مجاز الصيغة الصرفية هو استخدام الصيغة الصرفية لغير ما وضعت له عند العرب، من ذلك:

- ﴿ خلق من ماءٍ **دافق**﴾[١] فدافق على وزن (فاعل) وأراد مدفوق به، فاستخدم صيغة اسم الفاعل، وأراد اسم المفعول، لما في لفظ دافق من معنى التجدد والدفع، وليس في لفظ (مدفوق) الموحي بانتهاء الدفق..وفي الإشارة باسم الفاعل إلى تجدد هذا الماء ليتضح مصدر الإنسان فلا يستكبر على أخيه الإنسان بما ليس دالاً على الفعل والاجتهاد والمزية والاختيار. فالعدول من صيغة اسم المفعول إلى اسم الفاعل تنشيط للمعنى السياقي، وإيحاء بالتوجه إلى سر الحياة في الماء، ومحل تكوين النطف للناس بما يمنع الاعتقاد بألوهية الإنسان القادم من ذلك الماء.

- ومنه ﴿ وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون به حجاباً **مستوراً**﴾[٢] فلفظ مستور على وزن مفعول، وجاء صفة للحجاب مقيدة بوقت القراءة، وأراد حجاباً ساتراً لكنه لكثافته ستر بعضه بعضاً، فكان مانعاً سمعهم من إدراك ما يقرأ من القرآن ليكف أذاهم عنه أو لعلمه أنهم يزدادون ببغيهم خسارة لا ينتفعون بما فيه من نداء لتحرير الناس من العبودية للطبيعة أو الحيوان أو غيرها فحالهم كحال المستور بحاجز مانعٍ السمعَ لانتفاء الانتفاع فكأنهم لم يسمعوا. فعدل عن صيغة اسم الفاعل(ساتر) لقلة إيحائها بحالهم من عدم الانتفاع بما يسمعون فجاء بصيغة تعمق الشعور بالمسألة وتشخيصها لمن يود معالجتها.

- ومنها إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿ولا يحيطون بشيء من **عِلمِهِ**﴾[٣] أي معلومه، فانتقل من (علمه) فعله إلى معلومه(مفعوله) وعدوله عن المعلوم إلى العلم؛ لكسر معنى العدد والحدود لعلمه — جلت قدرته.

مما تقدم يتبين أن المجاز الصرفي هو استخدام بناء الكلمة مهما تكن أصواته أو حروفه لغير ما وضع له لقرينة ملحوظة من السياق...ويمكن تخريج فروع هذه المسائل على أصولها، لأن الأبنية نفسها أصول في العربية، والمجاز الصرفي كان معدوداً في مجاز المفرد لعلاقة غير التشبيه، وحقه أن يفرد في نوع مفرد من المجاز لكثرة تطبيقاته ولانصرافه من اللفظ(الأصوات المجتمعة في الكلمة) إلى البنية الصرفية.

مجاز الخطاب:

وحَدُّهُ أن تخاطب المخاطب بغير ما وضع له، وكأن العرب كانوا يجعلونه من باب المجاز المفرد، وهو واقع بين الإفراد في اللفظ والأسلوب في الكلام، وهو إلى الأسلوب أقرب لوقوعه في طرق التعبير، من ذلك:

---

[١] سورة الطارق: ٦

[٢] سورة الإسراء: ٤٥

[٣] سورة البقرة: ٢٥٥

- **إطلاق المفرد على المثنى**: قال السيوطي: ((ومنها إطلاق المفرد على المثنى ﴿والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه﴾[1] أي: يرضوهما، فأفردَ؛ لتلازم الرضاءين))[2] والحق أن الإفراد لأغراض متعددة منها نفي المساواة بين الله ورسوله، فطاعة الله مقدمة على طاعة خلقه مهما تكن منازلهم عالية عنده، فلا ينازع في سلطانه، ورضوان الله يورث رضى الرسول صلى الله عليه وسلم، وليس العكس بلازم بدليل آيات معاتبته إياه في القرآن نفسه. ولعل المراد إطاعة الله فيما أمر رسوله عليه السلام، وإطاعة الرسول بأمر الله في آية أخرى لكن هذه الآية جعلت الواو بين الله ورسوله لتشريف الرسول بالذكر ومقام الله أعلى ومقدم على مقامه.

- ومنه **خطاب المثنى وإرادة المفرد**: وهو باب مبناه التكلف في التأويل، وصرف الدلالة لعلة يقدرها أهل العلم، والتقدير يخطئ صاحبه ويصيب، كقول أحمد بن فارس(- ٣٩٥هـ): ((باب أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين: تقول العربُ: "افعلا ذاك" ويكون المخاطب واحداً. أنشد الفرّاء[3]:

فقلــــتُ لِـــــصاحِبي لا تَحبِــــسَانا ... بنـــزعِ أصـــولهِ واجتـــزَّ شِـــيحا

وقال[4]:

فـــإنْ تزجُرانـــي يـــابن عَفّـــانَ أنْزَجـــرْ ... وإنْ تَـــدَعاني أحْـــمِ عِرْضـــاً ممنعـــا))[5]

أبلغ صاحبه بقوله: لا تحبسانا، فجعله مثنى، فجهة المجاز أنه خاطب مفرداً بما يخاطب به اثنين، فإن كانا اثنين فلا مجاز؛ لأنه خاطب صاحبه، وأخبر أن معه آخر يعاونه على سجنه، فرد التثنية عليهما معاً، ولو خص أحدهما بالإبلاغ، وهذا كالاستدراك أنهما اثنان لا واحد، والصحبة على الكراهة وهي ضدية بمعنى العداوة. فارتداد ألف التثنية على اثنين لا على الصاحب وحده. ويؤكد هذا المذهب أن ابن منظور أورد رواية تقول[6]: (فقلتُ لصاحبي لا تَحْبِسَنًّا) ببناء الفعل على الفتح لدخول نون التوكيد الثقيلة على الفعل المجزوم بـ(لا) الناهية محلاً. وهذه الرواية تجعل رواية الديوان وابن فارس من باب الجري وراء الظاهر من اللفظ بإغفال سياق الحياة، وعودة الضمير على معهود للمخاطب غير مذكور في الكلام لكنه ملحوظ للمخاطب.

---

[1] سورة التوبة: ٦٢

[2] الإتقان في علوم القرآن: ١١٧/٣

[3] شعر يزيد بن الطثرية، د.ناصر الرشيد، دمشق- دار الوثبة،[د.ت]: ٦٠

[4] شعر سويد بن كراع العكلي، صنعة: د.حاتم صالح الضامن، بغداد- المورد، العدد الأول، المجلد الثامن، ١٩٧٩م: ١٥٦

[5] الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م: ٣٦٣

[6] انظر: لسان العرب، للعلامة ابن منظور(٦٣٠- ٧١١هـ) بيروت- دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م: ٢٧٢/٢- ٢٧٣(جَزَّ)

وفي البيت الثاني المسألة أوضح من أن يجادل فيها أحدٌ فإن قوله: (يا ابن عفان) تخصيص بالكلام لأحدهما دون الآخر، وربما أراد فإن تزجراني أي أنت وأبوك أنزجر، فكنى عنه وذكر أباه، فكأنما يزجره بسلطان أبيه لا بقوته. فتوجيه الخطاب إليه لا يعني أن الزجر وقع منه وحده، وإن وقع منه فبسطوة أبيه لا بسطوته، ولا يبعد أن يكون أبوه حاضراً أو مستحضراً في الخطاب. وخلاصة الأمر لم يكن في خطاب المفرد خطاب المثنى مَقنَعاً بمجازه لكني ذكرته جرياً على نسق العلماء المتقدمين. وباب الخطاب باب واسع كغيره من أبواب المجاز تركت التفصيل فيه لمبحث أوسع مدى.

مجاز الأفعال:

ليس المقصود بمجاز الأفعال مجازَ إسنادها لغير ما وضعت له بل مجاز زمنها أي يُذكرُ زمنٌ يدل عليه لكن السياق يجعله بمعنى زمن آخر، فاستخدام الفعل لغير ما وضع له صناعة لفظية يدل على ذلك: ((باب الفعل يأتي بلفظ الماضي، وهو راهن أو مستقبل، وبلفظ المستقبل، وهو ماضٍ: قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[١] أي أنتم. وقال جل ثناؤه: ﴿أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه﴾[٢] أي: يأتي. ويجيء يلفظ المستقبل، وهو في المعنى ماضٍ، قال الشاعر[٣]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ عَنهُ وَقُلْتُ لا يَعنيني))[٤]

أما دلالة الراهن ففي قوله: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ فهم لم يكونوا خير أمة قبل وجودهم وقبل استجابتهم للدعوة الجديدة، فتحقق اتصافهم بالخيرية على شروط تلت ذلك في الآية نفسها.

وأما الدلالة على المستقبل بصيغة الماضي ففي قوله: ﴿أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه﴾ أي سيأتي أمر الله، فجعل الفعل (أتى) الموضوع للماضي بمعنى المستقبل، وأدع ما وراء ذلك من استعارة؛ لأن الفعل هو الغاية، فجعل أمر الله المقبل كالماضي المحقق لسرعة الأزمان من جهة، ولتوكيد معنى وقوعه كما وقع كل ما يُستقبل فصار ماضياً، وليست العلة في قوله ﴿فلا تستعجلوه﴾ لأن أمر الله بالقيامة أكبر من أن يخفى عليهم، ولا يحتاج إلى قرينة بل نهاهم عن استعجال الأمر ليأخذوا فرصة لزيادة العمل الصالح قياساً بحال المؤمن، أو يهتدي الضال بطول التفكر قياساً بحال غير المؤمن. وفي بيت الشعر جاء القسم مطوياً بعد واو العطف(ولقد..) دلت عليه (لقد) والقسم يدفع

---

[١] سورة البقرة: ١١٠

[٢] سورة النحل: ١

[٣] لشمر بن عمرو الحنفي: الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة- دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م: ١٢٦، الأصمعية(٣٨)

[٤] الصاحبي: ٣٦٤

المضارع(أمرُّ) إلى المستقبل لكن الفعل(مضيت) دل على أنه أقسم على أمر في الماضي، فكأنه يقول: والله لقد كنت أمر على اللئيم وهو يسبني، فأدعه استهانة به. فذكر المضارع الدال على الاستقبال صياغة وصناعة ودل به على الماضي سياقاً. مما تقدم يتبين أن الأفعال تستخدم لغير ما وضعت له زماناً بدلالة سياقيه تصرفه عن زمنه إلى زمن آخر.

المجاز الحرفي:

هو في استخدام حروف المعاني لغير ما وضعت له أسلوباً أو لفظاً بلفظ، والثاني موضوع هذه الفقرة، ومن أراد لها بسطاً تتبعها في كتب تختص بها دون سواها ككتاب حروف المعاني[١]، ورصف المباني[٢]، والجنى الداني[٣]، وهو باب طويل يمكن أن يطرق بإثارة مسألة معاني الحروف إذ الأصل فيها الافتقار إلى غيرها، فليس لها معنى غير مجازي أصلاً، لكن المعاني الأولى التي سبقت إليها تلك الحروف صارت كالأصل لها فإن تخطتها إلى غيرها قيل: ذاك مجاز لها، فكأنها استخدمت لغير ما شهرت به، ونكتفي بمثال واحد هو (مِن) حرف الجر فتقول: سرت من المنازل إلى المراعي، فأفادت (مِن) ابتداء السعي إلى الغاية، فإذا قابلك قول امرئ القيس[٤]:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ ... بسقطِ اللوى بين الدخول فحوملِ

فأفادت(من) معنى السببية، فكان السبب مجازاً جديداً لها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿منهم مَن كلَّمَ الله﴾[٥] أي بعضهم ، فكانت(من) تفيد التبعيض، لقول ابن هشام: ((وعلامتها إمكان سدّ (بعض) مسدها؛ كقراءة ابن مسعود: ﴿حتى تنفقوا بعض ما تحبون﴾[٦]...))[٧] وتأتي بمعنى الباء كقوله تعالى: ﴿ينظرون من طرفٍ خفي﴾ أي

---

[١] انظر: حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(- ٣٤٠هـ) تحقيق: د.علي توفيق الحمد، بيروت- دار الأمل ومؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م وفائدته لموضوعنا قليلة وقيمته تاريخية.

[٢] رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(- ٧٠٢هـ) تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق- دار القلم، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م

[٣] انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي(- ٧٤٩هـ) تحقيق: د.فخر الدين قباوة، وأ.محمد نديم فاضل، حلب- المكتبة العربية، ط١ ، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م

[٤] ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة- دار المعارف، ١٩٨٤م: ٨

[٥] سورة البقرة: ٢٥٢

[٦] الآية في رسم المصحف ليست (بعض) بل(مما تحبون) لكنه احتجاج بقراءة أخرى للآية في سورة آل عمران: ٩٢

[٧] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(- ٧٦١هـ) تعليق: بركات يوسف الهبود، بيروت- دار الأرقم، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م: ٤٥٥/١

بطرف خفي، وهي هنا في وهمي بمعنى الوساطة أي بوساطة طرف خفي، ومعنى ابتداء الغاية محتمل وذكره ابن هشام بعد أن جعلها بمعنى الباء[١].

مما تقدم يتبين أن للمجاز أنواعاً كثيرة ذكر منها في هذا المقال: المجاز العقلي أو مجاز التركيب، والمجاز المرسل أو المفرد أو اللغوي، ومجاز الأساليب، ومجاز الخطاب، والمجاز الصرفي، والمجاز الحرفي، فاتسعت أنواع المجاز، وكُسِرَتْ الحواجز بين علم البيان وعلم المعاني، وكان المجاز أصل الباب في علم البيان، وليس التشبيه أصلاً لباب البيان كما ذهب كثير من المتقدمين والمتأخرين.

إن وفقت فذاك فضل من الله، وإن تكن الأخرى فعذري أني حاولت، وحَرَّكْتُ عقلي في سياق المنقول، وفي إطاره من غير ادعاء عصمة لي أو لهم، ذلك أن العلم قضاء واجتهاد وشهادة بالمشهود للبصيرة قبل البصر.

---

[١] انظر: مغني اللبيب: ١/٤٥٨

الوراقة:

١. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت- مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م

٢. أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة- مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م

٣. الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة- دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م

٤. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: د.يوسف عبد الرحمن مرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي والشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت- دار المعرفة، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م

٥. جمهرة البلاغة، المعلم عبد الحميد الفراهي، مدينة أعظم كرة بالهند- مطبعة المعارف، ١٣٤٠ه

٦. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي(- ٧٤٩هـ) تحقيق: د.فخر الدين قباوة، وأ.محمد نديم فاضل، حلب- المكتبة العربية، ط١ ، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م

٧. حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(- ٣٤٠هـ) تحقيق: د.علي توفيق الحمد، بيروت- دار الأمل ومؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م

٨. الحقيقة والمجاز، تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق أبي مالك محمد بن خامد بن عبد الوهاب، الإسكندرية- دار البصيرة، ٢٠٠٢م

٩. دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(- ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة- مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

١٠. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة- دار المعارف، ١٩٨٤م

١١. ديوان إيليا أبو ماضي شاعر المهجر الأكبر، بيروت- دار العودة، [د.ت]

١٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(- ٧٠٢هـ) تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق- دار القلم، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م

١٣. شعر سويد بن كراع العكلي، صنعة: د.حاتم صالح الضامن، بغداد- المورد، العدد الأول، المجلد الثامن، ١٩٧٩م

١٤. شعر يزيد بن الطثرية، د.ناصر الرشيد، دمشق- دار الوثبة، [د.ت]
١٥. الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م
١٦. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(- ٧٤٩هـ) القاهرة- مطبعة المقتطف، ١٤٣٢هـ- ١٩١٤م
١٧. لسان العرب، للعلامة ابن منظور(٦٣٠- ٧١١هـ) بيروت- دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م
١٨. المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة..والمنع: عرض..وتحليل..ونقد (١- ٢) د.عبد العظيم المطعني، القاهرة- مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م
١٩. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د.أحمد مطلوب، بيروت- مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م
٢٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(- ٧٦١هـ) تعليق: بركات يوسف الهبود، بيروت- دار الأرقم، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م
٢١. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(٦٢٦هـ) تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، بيروت- دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

❑❑